

**شركة الخليج الوطنية القابضة ش.م.ك.م (قابضة)
دولة الكويت**

**البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017**

شركة الخليج الوطنية القابضة ش.م.ك.م (قابضة)
دولة الكويت

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

الصفحة	المحتويات
2-1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان الدخل
5	بيان الدخل الشامل
6	بيان التغيرات في حقوق الملكية
7	بيان التدفقات النقدية
23-8	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين

شركة الخليج الوطنية القابضة

شركة مساهمة كويتية مقفلة (قابضة)

دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد حققنا البيانات المالية المرفقة لشركة الخليج الوطنية القابضة شركة مساهمة كويتية مقفلة (قابضة) ("الشركة") والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2017 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية، والتي تتضمن ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2017 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤوليتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" والواردة ضمن تقريرنا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين، كما التزمنا بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق. باعتبارنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

فقرة توضيحية

نشير إلى ما ورد بالإيضاح 2.2.2 من هذه البيانات المالية حول التطبيق المبكر للمعيار الدولي رقم 9 "الأدوات المالية" وأثر ذلك على البيانات المالية والإيضاحات. إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن وضع نظم الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية الشركة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجتمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين (تتمة)
شركة الخليج الوطنية القابضة
شركة مساهمة كويتية مغلقة (قابضة)
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

- كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:
- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لراينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الإهمال أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - نتمهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بنرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى الشركة.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
 - استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكيد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية، يتوجب علينا تحديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية، بما في ذلك الإيضاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.
- نقوم بالتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة، على سبيل المثال لا الحصر، فيما يتعلق بالنطاق المخطط لعملية التدقيق وتوقيتها ونتائجها الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهريّة في أنظمة الرقابة الداخلية والتي قد يتم تحديدها خلال عملية التدقيق.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة تمسك بحسابات منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة فيما يتعلق بهذه البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأنها قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولانته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما اللاحقة، على وجوب إثباته فيها، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولانته التنفيذية، وتعديلاتهما اللاحقة، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما اللاحقة، على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة أو في مركزها المالي.

د. عبد الوهّاب
ديلويت وتوش
الوزان وشركاه

بدر عبد الله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش، الوزان وشركاه

الكويت في 7 فبراير 2018

شركة الخليج الوطنية القابضة ش.م.ك.م (قابضة)
دولة الكويت

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	إيضاح	
			الموجودات
2,659,726	60,527,215	5	نقد بالصندوق ولدى مؤسسات مالية
180,640	134,084		أرصدة مدينة أخرى
57,855,555	36,166,854	6	موجودات مالية أخرى
<u>60,695,921</u>	<u>96,828,153</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات
50,153	635,959	7	أرصدة دائنة أخرى
<u>50,153</u>	<u>635,959</u>		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
52,000,000	52,000,000	8	رأس المال
114,508	419,263	9	احتياطي اجباري
114,508	419,263	10	احتياطي اختياري
7,510,991	10,527,292	11	احتياطي إعادة تقييم استثمارات
905,761	32,826,376		أرباح مرحلة
<u>60,645,768</u>	<u>96,192,194</u>		مجموع حقوق الملكية
<u>60,695,921</u>	<u>96,828,153</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بدر محمد عبد الوهاب الجوعان
رئيس مجلس الإدارة



شركة الخليج الوطنية القابضة ش.م.ك.م (قابضة)
دولة الكويت

بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	إيضاح	
			إيرادات
1,216,586	3,251,692	12	صافي إيرادات استثمارات
1,219	141,764		إيرادات أخرى
<u>1,217,805</u>	<u>3,393,456</u>		
			مصروفات
(55,667)	(74,241)		مصروفات أخرى
(17,055)	(689)		خسائر فروق عملات أجنبية
-	(270,980)	7	مخصص مطالبات
<u>(72,722)</u>	<u>(345,910)</u>		
1,145,083	3,047,546		ربح السنة قبل الاستقطاعات
(10,306)	(27,428)		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
-	(300,666)		الزكاة
<u>1,134,777</u>	<u>2,719,452</u>		صافي ربح السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

شركة الخليج الوطنية القابضة ش.م.ك.م (قابضة)
دولة الكويت

بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	
<u>1,134,777</u>	<u>2,719,452</u>	صافي ربح السنة
		بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل:
		صافي ربح القيمة العادلة الناتج من الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية والمصنفة بالقيمة
		العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
-	<u>32,826,974</u>	
		بنود يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل:
5,884,273	-	التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
<u>1,626,663</u>	-	المحول لبيان الدخل نتيجة الانخفاض في القيمة للاستثمارات المتاحة للبيع
<u>7,510,936</u>	-	
<u>7,510,936</u>	<u>32,826,974</u>	إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى
<u>8,645,713</u>	<u>35,546,426</u>	إجمالي الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

شركة الخليج الوطنية القابضة ش.م.ك.م (قابضة)
دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إجمالي حقوق الملكية	إجمالي مساهم رأسي مبلغ	المجموع	أرباح مرحلة	احتياطي إعادة تقييم استثمارات	احتياطي اختياري	احتياطي إجباري	رأس المال	
52,000,055	60,642,506	(8,642,451)	(18,642,506)	55	-	-	10,000,000	الرصيد كما في 1 يناير 2016
-	(60,642,506)	60,642,506	-	-	-	-	60,642,506	زيادة رأس المال
-	-	-	18,642,506	-	-	-	(18,642,506)	إطفاء الغسائل المترتبة
1,134,777	-	1,134,777	1,134,777	-	-	-	-	صافي ربح السنة
7,510,936	-	7,510,936	-	7,510,936	-	-	-	بند الدخل الشامل الأخرى
-	-	-	(229,016)	-	114,508	114,508	-	المحور الاحتياطيات
60,645,768	-	60,645,768	905,761	7,510,991	114,508	114,508	52,000,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016
60,645,768	-	60,645,768	905,761	7,510,991	114,508	114,508	52,000,000	الرصيد كما في 1 يناير 2017
2,719,452	-	2,719,452	2,719,452	-	-	-	-	صافي ربح السنة
32,826,974	-	32,826,974	-	32,826,974	-	-	-	بند الدخل الشامل الأخرى
-	-	-	29,810,673	(29,810,673)	-	-	-	المحور من احتياطي إعادة تقييم
-	-	-	(609,510)	-	304,755	304,755	-	استثمارات (الضمان 11)
96,192,194	-	96,192,194	32,826,376	10,527,292	419,263	419,263	52,000,000	المحور للاحتياطيات
								الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

شركة الخليج الوطنية القابضة ش.م.ك.م (قابضة)
دولة الكويت

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	إيضاح	
			التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
1,134,777	2,719,452		صافي ربح السنة تسويات:
(1,415,200)	(3,891,855)		صافي إيرادات استثمارات
-	(141,764)		إيرادات فوائد
-	270,980		مخصص مطالبات
-	712		مخصص مكافأة نهاية الخدمة
(280,423)	(1,042,475)		خسارة العملات قبل للتغير في رأس المال العامل
2,223	(850)		أرصدة مدينة أخرى
(2,445,555)	314,114		أرصدة دائنة أخرى
<u>(2,723,755)</u>	<u>(729,211)</u>		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(6,621,908)	-		المدفوع لشراء استثمارات متاحة للبيع
-	54,515,675		المحصل من بيع استثمارات في أدوات ملكية
2,861,323	4,072,395		توزيعات أرباح نقدية مستلمة
-	(57,000,000)		ودائع لأجل لأكثر من ثلاثة شهور
-	8,630		إيرادات فوائد مستلمة
<u>(3,760,585)</u>	<u>1,596,700</u>		صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
(6,484,340)	867,489		صافي التغير في النقد والنقد المعادل
9,144,066	2,659,726		النقد والنقد المعادل في بداية السنة
<u>2,659,726</u>	<u>3,527,215</u>	5	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

1. تأسيس ونشاط الشركة

تأسست شركة الخليج الوطنية القابضة شركة مساهمة كويتية مقفلة (قابضة) بموجب عقد التأسيس الموثق رقم 185 جلد 59 بتاريخ 13 أكتوبر 1987 وعقود التعديل اللاحقة له.

فيما يلي أهم الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة:

- إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها وتوفير الدعم اللازم لها.
- استثمار أموالها في الإيجار بالأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى.
- تملك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون.
- تمويل أو إقراض الشركات التي تملك فيها أسهماً أو حصصاً وكفالتها لدى الغير، وفي هذه الحالة يتعين ألا تقل نسبة مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن عشرين بالمائة.
- تملك حقوق الملكية الفكرية من براءات الاختراع والعلامات التجارية أو النماذج الصناعية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية، واستغلالها وتأجيرها للشركات التابعة أو لغيرها سواء في داخل دولة الكويت أو خارجها.
- استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة إن عنوان الشركة المسجل هو ص.ب. 3509 الصفاة - 13036 الكويت.
- إن الشركة مملوكة بنسبة 68.6% لشركة للخير الوطنية للأسهم والعقارات.
- اعتمدت الجمعية العمومية لمساهمي الشركة المنعقدة بتاريخ 6 يونيو 2017 البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
- تم اعتماد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 للإصدار من قبل مجلس الإدارة في 7 فبراير 2018. إن للجمعية العمومية للمساهمين صلاحية تعديل البيانات المالية بعد إصدارها.

2. السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS). تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء بعض الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

2.2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

2.2.1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة دون أن ينتج عنها أثر ملادي في البيانات المالية

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية، التي أصبحت سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017 في هذه البيانات المالية. لم ينتج عن تطبيق هذه المعايير الجديدة والمعدلة أي أثر ملادي في المبالغ المنصوح عنها للسنة الحالية أو السنوات السابقة إلا أنها قد تؤثر في المحاسبة عن المعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 بيان التدفقات النقدية تتطلب من المنشأة تقديم إفصاحات تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغييرات المتعلقة بالمطلوبات الناتجة عن أنشطة التمويل.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12 ضرائب الدخل المتعلق بالاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة على الخسائر غير المحققة
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2014 - 2016 - المعيار الدولي للتقارير المالية 12.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.2.2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدة المطبقة والتي تؤثر في الأداء المالي والمركز المالي المفصّل عنهما

أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية

في السنة الحالية، طبقت الشركة المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية (المعدل في يوليو 2014) والتعديلات اللاحقة ذات الصلة التي أجريت على المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى قبل تاريخ سريتها. يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات جديدة لـ:

- (1) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية،
- (2) انخفاض قيمة الموجودات المالية،
- (3) محاسبة التحوط الشاملة.

موضح أدناه تفاصيل هذه المتطلبات الجديدة وأثرها على البيانات المالية للشركة.

طبقت الشركة المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً للأحكام الانتقالية المنصوص عليها في المعيار بدءاً من 1 يناير 2017. قررت الشركة عدم تعديل أرقام المقارنة للفترات السابقة، وبالتالي تم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 39 للفترة المقارنة.

2.2.2.1 تصنيف وقياس الموجودات المالية

إن تاريخ التطبيق المبني (أي التاريخ الذي قامت فيه الشركة بتقييم موجوداتها ومطلوباتها المالية القائمة أخذاً في الاعتبار متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9) هو 1 يناير 2017. يتعين قياس كافة الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدية للموجودات المالية، وبصفة خاصة:

- يتم قياس الاستثمارات في أدوات الدين المحتفظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية (أصل الدين مضافاً إليه الفوائد) لاحقاً بالتكلفة المطفأة.
- يتم قياس الاستثمارات في أدوات الدين المحتفظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وإلى بيع أدوات الدين، لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.
- يتم قياس كافة الاستثمارات في أدوات الدين الأخرى والاستثمارات في أدوات الملكية، لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.
- على الرغم مما سبق، يحق للشركة أن تحدد الاختيار/ التصنيف التالي - بشكل لا يمكن الرجوع فيه - عند الاعتراف المبني بالأصل المالي:

▪ يجوز للشركة أن تعرض في بيان الدخل الشامل الأخر التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمار معين في أداة ملكية بشرط ألا يكون محتفظ به بغرض المتاجرة أو يكون مقابل محتمل في عملية اندماج أعمال ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية 3؛ و

▪ يجوز للشركة أن تقرر قياس الاستثمار في أداة الدين الذي يستوفي خصائص التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، إذا كان ذلك يزيد أو يقل بشكل كبير من عدم التطبيق المحاسبي.

إن أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة تتعرض للانخفاض في القيمة. انظر أيضاً 2.2.2.2.

في السنة الحالية، لا يوجد لدى الشركة أدوات دين هامة بخلاف الودائع لدى البنوك.

قام أعضاء مجلس الإدارة بمراجعة وتقييم الموجودات المالية الحالية للشركة كما في 1 يناير 2017 استناداً إلى الحقائق والظروف القائمة في ذلك التاريخ وخلصوا إلى أن التطبيق المبني للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 كان له الأثر التالي على الموجودات المالية للشركة فيما يتعلق بتصنيفها وقياسها:

الموجودات المالية التي تم تصنيفها كمدينون وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة سوف يتم الاستمرار بقياسها بالتكلفة المطفأة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

إن استثمارات الشركة في أدوات ملكية (لويست بغرض المتاجرة ولا تمثل مقبل محتمل ناتج عن اندماج الأعمال) والتي تم تصنيفها في السابق كموجودات مالية متاحة للبيع وتم قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ كل تقرير وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9.

سوف يستمر إدراج التغييرات في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات ملكية ضمن الدخل الشامل الأخر. لن يتم إعادة تصنيف احتياطي إعادة تقييم استثمارات لاحقاً إلى بيان الدخل كما كان مطبق في السنة السابقة عند الاستبعاد.

يبين إيضاح 2.2.2.4 التغيير في تصنيف الموجودات المالية للشركة عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.2.2.2 انخفاض قيمة الموجودات المالية

فيما يتعلق بانخفاض قيمة الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة بدلاً من نموذج الخسارة الائتمانية المتكيدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39. يتطلب نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة من الشركة المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة والتغيرات التي تطرأ عليها في تاريخ كل تقرير لتعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبني بالموجودات المالية. وبعبارة أخرى، لم يعد من الضروري وقوع حدث انتمائي قبل الاعتراف بالخسائر الائتمانية.

على وجه التحديد، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 من الشركة تسجيل مخصص مقبل الخسائر الائتمانية المتوقعة لـ:

(1) الاستثمارات في أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر،

(2) ذمم الإيجار المدينة،

(3) الأصول الناتجة عن تعاقبات، و

(4) ارتباطات التمويل عقود الضمان المالي والتي تنطبق عليها متطلبات انخفاض القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على وجه الخصوص من الشركة قياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة المالية، إذا ارتفعت مخاطر الائتمان على تلك الأدوات المالية بشكل جوهري منذ الاعتراف المبني أو إذا كانت الأداة المالية تمثل أصول مالية مشتراه أو ناشئة ذات جدارة ائتمانية متدهورة.

من ناحية أخرى، إذا لم ترتفع مخاطر الائتمان على أداة مالية بشكل كبير منذ الاعتراف المبني (باستثناء الأصول المالية المشتراه أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة)، يتعين على الشركة قياس مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أيضاً منهجاً مبسطاً لقياس مخصص الخسارة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة المالية للذمم المدينة التجارية والأصول الناتجة عن تعاقبات و ذمم الإيجار المدينة في بعض الحالات.

بالنسبة للتد المحتفظ به لدى مؤسسات مالية كما في 1 يناير 2017، وفقاً لتقدير مجلس إدارة الشركة فإنه لا يوجد مخصص للخسارة الائتمانية ينبغي الاعتراف به أخذاً في الاعتبار أن معظم النقد مودع لدى بنوك محلية ولقترات قصيرة، وأنه يوجد ضمان سيادي في الكويت للأموال المودعة في البنوك الكويتية.

بالنسبة للذمم المدينة كما في 1 يناير 2017، قرر مجلس إدارة الشركة تطبيق المنهج المبسط وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 لقياس مخصص الخسارة على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة المالية. وفقاً لتقدير مجلس إدارة الشركة، فإنه لا يوجد مخصص خسارة إضافي ينبغي الاعتراف به حيث لا يوجد ذمم مدينة هامة قائمة كما في 1 يناير 2017. تتضمن الإيضاحات 2.2.2.4 و 3.1 تفاصيل إضافية حول مخصص الخسارة لهذه الموجودات.

2.2.2.3 تصنيف وقياس المطلوبات المالية

إن أحد التغيرات الرئيسية التي أدخلها المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في تصنيف وقياس المطلوبات المالية تتعلق بالمحاسبة عن التغيرات في القيمة العادلة للمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل نتيجة للتغيرات في مخاطر الائتمان المصدرة.

على وجه التحديد، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أن يتم عرض التغيرات في القيمة العادلة للالتزام المالي نتيجة للتغيرات في مخاطر الائتمان لهذا الالتزام في الدخل الشامل الأخر، إلا إذا كان الاعتراف بتأثير التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام في الدخل الشامل الأخر سيؤدي إلى إيجاد أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في بيان الدخل. لا يتم لاحقاً إعادة تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المرتبطة بمخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام المالي ضمن بيان الدخل ولكن يتم تحويلها إلى الأرباح المرحلة عندما يتم إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي. سابقاً، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، كان يتم عرض إجمالي التخفيض في القيمة العادلة للالتزام المالي المصنف بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ضمن بيان الدخل.

بصرف النظر عما سبق، لم ينتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أي أثر على تصنيف وقياس المطلوبات المالية للشركة.

يرجى الرجوع إلى الإيضاحات 2.2.2.4 و 2.2.2.5 للمزيد من التفاصيل بشأن التغيير في التصنيف عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.2.2.4 الإيضاحات المتعلقة بالتطبيق المبني للمعيار الدولي للتقارير المالية 9

يوضح الجدول أدناه تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 في تاريخ التطبيق المبني في 1 يناير 2017.

القيمة الدفترية الجديدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	مخصص الخسارة الإضافي المعترف به وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	القيمة الدفترية الأصلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	فئة القياس الجديدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	فئة القياس الأصلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	
57,855,555	-	57,855,555	موجودات مالية بالقيمة المادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى	استثمارات متلحة للبيع	1. استثمارات في أدوات ملكية (إيضاح 6)
180,640	-	180,640	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	قروض ومديون	2. أرصدة مدينة أخرى
2,659,726	-	2,659,726	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	قروض ومديون	3. نقد وأرصدة بنكية (إيضاح 5)
50,153	-	50,153	مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة	مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة	4. أرصدة دائنة أخرى

لم تتم الشركة سابقاً بتصنيف أية موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39. كما لم تتم الشركة بتحديد أية موجودات مالية أو مطلوبات مالية لكي يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كما في تاريخ التطبيق المبني للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

2.2.2.5 الأثر المالي للتطبيق المبني للمعيار الدولي للتقارير المالية 9

توضح الجداول أدناه التسويات على كل بند من بنود البيانات المالية التي تأثرت بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 للسنة الحالية.

2017	الأثر على بيان الدخل، والدخل الشامل الأخرى، وإجمالي الدخل الشامل
(29,810,673)	النقص في إيرادات الاستثمارات
268,296	النقص في الاستقطاعات
(29,542,377)	النقص في صافي ربح السنة
	<u>الأثر على بنود الدخل الشامل الأخرى</u>
	بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل:
	الزيادة في صافي ربح القيمة العادلة الناتج من استثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى
32,826,974	
	بنود يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل:
(3,016,301)	النقص في صافي ربح القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
268,296	<u>الأثر على إجمالي الدخل الشامل للسنة</u>

لم ينتج أثر مادي من التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية كما في 1 يناير 2017 و31 ديسمبر 2017. كما لم ينتج أثر مادي من التطبيق المبكر للمعيار الدولي رقم 9 على بيان التفتقات النقدية.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.2.3 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار لكنها غير سارية المفعول بعد

لم تطبق الشركة المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولكنها غير سارية المفعول بعد:

سارية المفعول للفترات

السنوية التي تبدأ

في أو بعد

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

1 يناير 2018	دورة التحسينات السنوية 2014-2016 التي تتضمن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 1 ومعايير المحاسبة الدولي 28
1 يناير 2019	دورة التحسينات السنوية 2015 - 2017 على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تتضمن التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام 3 و11، ومعايير المحاسبة الدولية أرقام 12 و23
1 يناير 2018	المعاملات بالعملة الأجنبية والمقابل المنفوع مقدماً (تفسير 22)
1 يناير 2019	عدم التأكيد حول معاملات ضريبة الدخل (تفسير 23)
1 يناير 2018	تعديلات على المعيار الدولي 2 الدفع على أسس الأسهم فيما يتعلق بتصنيف وقياس معاملات الدفع على أسس الأسهم
1 يناير 2018	تعديلات على المعيار الدولي 4 عقود التأمين: فيما يتعلق بالتواريخ المختلفة لسريان المعيار الدولي 9 والمعايير الجديد القدم المتعلقة بعقود التأمين.
1 يناير 2018	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 40 الاستثمارات العقارية
1 يناير 2018	المعيار الدولي للتقارير المالية 15 إيرادات ناتجة من عقود مبرمة مع عملاء
1 يناير 2019	المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود الإيجار
1 يناير 2019	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 28 الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
1 يناير 2018	تعديلات على المعيار الدولي 10 البيانات المالية المجمعة ومعايير المحاسبة الدولي 28 الاستثمارات تأجيل تاريخ السريان لأجل
1 يناير 2018	في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (2011) المتعلقة بمعالجة بيع أو المساهمة بموجودات من غير مسمى. ولا يزال
1 يناير 2019	المستثمر في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. التطبيق مسموحاً به.

تتوقع الإدارة أن هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة سيتم تطبيقها في البيانات المالية للشركة عندما تكون واجبة التطبيق وأن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة، قد لا يكون له أثر مادي في البيانات المالية للشركة في فترة التطبيق الأولى.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المطبقة لدى الشركة:-

2.3.1 الأدوات المالية (سارية اعتباراً من 1 يناير 2017):

يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل) يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية، حيث يكون مناسباً، عند الاعتراف المبني. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن بيان الدخل.

2.3.1.1 الموجودات المالية

يتم الاعتراف أو الغاء الاعتراف بكافة عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتم بالشروط الاعتيادية باستخدام طريقة تاريخ المتاجرة. إن عمليات الشراء أو البيع التي تتم بالشروط الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة يتم تحديدها عنمة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

يتم لاحقاً قياس كافة الموجودات المالية المدرجة سواء بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة وفقاً لتصنيفها.

تصنيف الموجودات المالية

إن أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية يتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يكون الهدف منه الاحتفاظ بالأصل المالي من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة تتمثل بشكل أساسي في دفعات أصل الدين بالإضافة إلى الفوائد.

إن أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية يتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة تتمثل بشكل أساسي في دفعات أصل الدين مضافاً إليه الفوائد.

بخلاف ذلك يتم قياس كافة الموجودات المالية الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

على الرغم مما سبق، قد تقوم الشركة - بشكل لا يمكن الرجوع فيه - بالاختيارات التالية عند الاعتراف المبني بالأصل المالي:

- يجوز للشركة أن تعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة بالنسبة لاستثمار معين في أداة ملكية ضمن بيان الدخل الشامل الآخر وذلك عند استيفاء معايير محددة؛ و
- يجوز للشركة أن تقرر قياس الاستثمار في أداة الدين الذي يستوفي خصائص التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، إذا كان ذلك يزيل أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي.

التكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعالة

إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأدوات الدين، وتوزيع إيرادات الفائدة على الفترات ذات الصلة.

بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، فإن سعر الفائدة الفعلي هو الذي يخصم تحديداً المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كلفة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي، وتكاليف المعاملة، بالإضافة إلى العلاوات والخصومات الأخرى) بدون الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو فترة أقصر عندما يكون ذلك مناسباً بالنسبة لإجمالي القيمة الدفترية لأداة الدين عند الاعتراف المبني. بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، فإن سعر الفائدة الفعلي المحل فيما يخص الإئتمان يتم احتسابه عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى مقدار التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبني.

إن التكلفة المطفأة للأصل المالي هي المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل المالي عند الاعتراف المبني مخصوماً منه المبالغ المسددة من أصل المبلغ، بالإضافة إلى الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة لأي فرق يتم تسويته بين المبلغ المبني ومبلغ الاستحقاق معدل بأي مخصص خسارة. على الجانب الآخر، فإن إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي هي التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل مخصص الخسارة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة لأدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي باستثناء الموجودات المالية التي أصبحت لاحقاً ذات جدارة ائتمانية متدهورة. بالنسبة للأصول المالية التي أصبحت لاحقاً ذات جدارة ائتمانية متدهورة، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. وفي فترات التقرير اللاحقة، إذا تصنفت المخاطر الائتمانية الناتجة عن الأدوات المالية ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة بحيث لم يعد الأصل المالي ذو جدارة ائتمانية متدهورة، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي.

بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، تعترف الشركة بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي المعدل فيما يخص الإئتمان على التكلفة المطفأة للأصل المالي منذ الاعتراف المبني.

لا تعود طريقة الاحتساب إلى إجمالي الأصل المالي حتى في حالة تحسن المخاطر الائتمانية لاحقاً بحيث لم يعد الأصل المالي ذو جدارة ائتمانية متدهورة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد في بيان الدخل.

أدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عد التطبيق المبني، يجوز للشركة أن تختار - بشكل لا يمكن الرجوع فيه - (حسب كل أداة على حدة) تصنيف الاستثمارات في أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لا يتم السماح بتصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كانت الاستثمارات محتفظ بها بغرض المتاجرة أو كانت تمثل مقابل محتمل ضمن عملية اندماج أعمال والذي ينطبق عليه المعيار الدولي للتقارير المالية 3.

يتم الاحتفاظ بالأصل المالي بغرض المتاجرة إذا:

- تم اقتنائه بشكل رئيسي بهدف بيعه على المدى القريب، أو
- عد الاعتراف المبني يكون جزء من محفظة أدوات مالية محددة تديرها الشركة معاً والتي يوجد بشأنها دليلاً على نمط فعلي حديث للحصول على أرباح قصيرة الأجل، أو
- يكون عبارة عن مشتق (بامتناء المشتق الذي يكون عبارة عن عقد ضمان مالي أو أداة تحوط مصنفة وفعالة).

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في أدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة. يتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة مع تسجيل أي أرباح أو خسائر متراكمة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات. أن يتم إعادة تصنيف الربح المتراكم أو الخسارة المتراكمة إلى بيان الدخل عند بيع هذه الاستثمارات، ولكن سوف يتم تحويلها إلى الأرباح المرحلة.

قامت الشركة بتصنيف كافة الاستثمارات في أدوات الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند التطبيق المبني للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

يتم الاعتراف بالتوزيعات الناتجة من هذه الاستثمارات ضمن بيان الدخل عندما ينشأ حق الشركة في استلام التوزيعات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 18 الإيرادات ما لم تمثل التوزيعات بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم إدراج التوزيعات ضمن بند "إيرادات الاستثمار" في بيان الدخل (إيضاح 12).

أرباح وحاصل صرف صلات أجنبية

يتم تحديد القيمة النظرية للموجودات المالية المقومة بعملة أجنبية بنفس تلك العملة ويتم ترجمتها بسعر الصرف المساند في نهاية كل فترة، وخاصة ما يلي:

بالنسبة لأدوات الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بفروق أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي إعادة تقييم استثمارات.

تخفيض قيمة موجودات مالية

قامت الشركة بتطبيق المنهج المبسط وقياس مخصص الخسارة للذمم المدينة بمبلغ يعادل قيمة الخصائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة المالية. تقدر الخصائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة باستخدام جدول للمخصصات بالرجوع إلى تجارب التعثر في السداد السابقة للمدين وتحليل المركز المالي الحالي للمدين المعدل بعوامل تتعلق بالمدينين والظروف الاقتصادية العامة لمجالات الأنشطة التي يزاول فيها المديون أنشطتهم وتقييم التوجه الحالي والمتوقع للظروف كما في تاريخ التقرير.

تقوم الشركة بشطب الذمم المدينة عند وجود معلومات تشير إلى أن المدين يولج بصعوبات مالية ولا يوجد احتمال واقعي للاسترداد أو عندما يخضع المدين لعملية تصفية أو دخوله في إفلاس أو مضى على استحقاق الذمم المدينة أكثر من سنتين.

تطبق الشركة المنهج العام لتكوين مخصصات مقبل الخصائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لما نص عليه المعيار الدولي للتقارير المالية 9، فيما يتعلق بالأدوات المالية ضمن النقد والأرصدة لدى البنوك. تستخدم الشركة التصنيف الائتماني وفقاً لوكالات تصنيف خارجية لتقييم مخاطر الائتمان التي تتعرض لها هذه الموجودات المالية ويتم مراجعة وتحديث هذه التصنيفات المنشورة باستمرار.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي فقط في حالة انتهاء صلاحية الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل أو نقل الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل للطرف الآخر. في حال عدم قيام الشركة بنقل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المنقول، تقوم الشركة بإثبات حصتها المحتفظ بها في الأصل والالتزام المصاحب له مقابل المبالغ التي قد تضطر لدفعها. إذا احتفظت الشركة بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المنقول، تستمر الشركة في الاعتراف بالأصل المالي كما يتم الاعتراف بالتزام مالي مضمون بمقدار المتحصلات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة، يتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية لهذا الأصل والمبلغ المقابل المستلم والمستحق في بيان للدخل. كذلك، عند إلغاء الاعتراف بالاستثمار في أداة دين مصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تصنيف الربح أو الخسارة المترتبة سابقاً في احتياطي إعادة تقييم استثمارات ضمن بيان الدخل. وفي المقابل، عند إلغاء الاعتراف بأي من الاستثمارات في أدوات الملكية التي تم اختيارها من قبل الشركة عند الاعتراف المبني ليتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المترتبة سابقاً في احتياطي إعادة تقييم استثمارات ضمن بيان الدخل ولكن يتم تحويلها إلى الأرباح المرحلة.

2.3.1.2 المطبوعات المالية وأدوات حقوق الملكية

التصنيف كدين أو حقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية المصدرة من قبل المنشأة ضمن المطبوعات المالية أو حقوق الملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

إن أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت حصة متبقية في موجودات منشأة بعد خصم جميع التزاماتها. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل المنشأة بصافي المتحصلات المستلمة بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة. يتم الاعتراف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة ويتم خصمها مباشرة في حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بربح أو خسارة في بيان الدخل نتيجة شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة.

المطبوعات المالية

يتم قياس كافة المطبوعات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة أو القيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

المطبوعات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة

يتم لاحقاً قياس المطبوعات المالية التي لا تصنف ضمن البنود التالية، بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة:

(1) المقابل النقدي المحتمل في عملية اندماج الأعمال؛

(2) محتفظ بها للمتاجرة؛

(3) مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للمطبوعات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد على مدار الفترات ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعلي هو معدل خصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة وغير ذلك من علاوات أو خصومات) خلال العمر المتوقع للمطبوعات المالية، أو (حيث يكون مناسباً) على مدى فترة أقصر، إلى التكلفة المطفأة للمطبوعات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

خسائر وأرباح صرف العملات الأجنبية

بالنسبة للمطلوبات المالية المقومة بعملات أجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة، فإنه يتم تحديد خسائر وأرباح صرف العملات الأجنبية استناداً إلى التكلفة المطفأة لهذه الأدوات. يتم الاعتراف بهذه الخسائر والأرباح للنتيجة عن صرف العملات الأجنبية ضمن بند "إيرادات أو مصروفات أخرى" في بيان الدخل للمطلوبات المالية التي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط محددة.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية فقط عندما يتم الإعفاء من التزامات الشركة أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحية استحقاقها. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المستبعد والمبلغ النقدي المدفوع والمستحق، في بيان الدخل.

2.3.2 الأدوات المالية (سارية حتى 31 ديسمبر 2016):

يتم الاعتراف بالموجودات والالتزامات المالية عندما تصبح الشركة طرفاً للأحكام التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس جميع الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم التكاليف المتعلقة بالإقتناء أو الإصدار للأصل أو الالتزام المالي من القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي (باستثناء الأدوات المالية المصنفة بـ "القيمة العادلة من خلال بيان الدخل"). حيث يتم إدراج التكاليف المتعلقة بالإقتناء مباشرة في بيان الدخل.

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى تصنيفات محددة وهي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وموجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وموجودات مالية متاحة للبيع وقروض ومدنيون. تقوم الشركة بتحديد التصنيف المناسب لموجوداتها المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي بناءً على الغرض من إقتناء تلك الموجودات المالية. يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة. تقوم الشركة بتصنيف موجوداتها المالية كما يلي:

القروض والمدنيون

هي موجودات مالية بخلاف المشتقات ذات استحقاق ثابت أو محدد، وهي غير مسعرة في أسواق نشطة. تثبت القروض والمدنيون (الأرصدة المدينة الأخرى والنقد لدى المؤسسات المالية) بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي مخصصاً منها أي خسائر انخفاض في القيمة.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست مشتقات، وهي التي لم يتم تصنيفها كـ (أ) قروض ومدنيون أو (ب) محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو (ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم إعادة قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح 3.3.

يتم إدراج التغير في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى وتتراكم ضمن احتياطي التغير في القيمة العادلة. في حالة بيع أو انخفاض قيمة الموجودات "المتاحة للبيع"، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المترتبة من قبل ضمن بند احتياطي التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل.

يتم إثبات الاستثمارات المتاحة للبيع غير المسعرة في سوق نشط والتي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق بها بالتكلفة بعد خصم الانخفاض في القيمة في نهاية كل فترة مالية.

يتم إثبات التوزيعات النقدية المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع في بيان الدخل عند ثبوت حق الشركة في إمتلاك تلك التوزيعات، ويتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة المتعلقة بها ضمن بنود بيان الدخل الشامل الأخرى.

الانخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة للأصل المالي بخلاف الموجودات المالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل مباشرة عند وجود دليل إيجابي. نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي لهذه الموجودات - أن التقلبات النقدية المتوقعة من ذلك الأصل سوف تتأثر. إن الانخفاض الهام أو الدائم في القيمة العادلة بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع عن التكلفة يعتبر دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقدر خسائر الانخفاض في القيمة بمقدار الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بعد خصمها باستخدام متوسط سعر الفائدة الفعلي المستخدم أساساً للأصل المالي.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة طبقاً لمعدلات العائد السارية الفعلية في السوق على الأدوات المالية المشابهة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الموجودات بخسائر الانخفاض في القيمة مباشرة فيما عدا الذمم التجارية حيث يتم تخفيض قيمتها من خلال تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. عند وجود دليل على أن الذمم التجارية لن يتم تحصيلها يتم إعدام تلك الذمم مقابل المخصص المكون. لاحقاً، وفي حالة تحصيل الذمم التي سبق إعدامها يتم إدراجها في بيان الدخل.

عند انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة والتي سبق الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى إلى بيان الدخل للفترة.

بالنسبة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة فإنه في حالة حدوث تغير إيجابي في الفترة اللاحقة على خسائر الانخفاض في القيمة، والذي يمكن تحديده علاقته بأحداث تمت بعد الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة بشكل موضوعي، فإن خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها سابقاً يتم ردها من خلال بيان الدخل وفي حدود القيمة الدفترية للدخل في تاريخ رد خسائر الانخفاض في القيمة وبما لا يتعدى التكلفة المطفأة لو لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة سابقاً.

إن خسائر الانخفاض في القيمة للأسهم المصنفة كمسألة للبيع لا يتم عكسها مرة أخرى على بيان الدخل، حيث يتم تسجيل أثر أي زيادة في القيمة العادلة لاحقاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى.

الاستبعاد

يتم حذف الأصل المالي من الدفاتر عندما ينتهي حق الشركة في استلام التدفقات النقدية من هذا الأصل أو عندما تقوم الشركة بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيته في الأصل إلى طرف آخر.

يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم والمدينين والأرباح أو الخسائر التراكمية، المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى والمتراكمة في بند حقوق الملكية، في بيان الدخل.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبني للمطلوبات المالية "متضمنة الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى والمستحق لأطراف ذات صلة" بالقيمة العادلة بعد خصم تكلفة المعاملة المتكبدة ويتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

الاستبعاد

يتم حذف المطلوبات المالية فقط عند الوفاء بالالتزام أو إنهائه. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمقابل المدفوع والدائنين في بيان الدخل.

2.3.3 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم الشركة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للائحة مزاي محددة، ويتم سداد تلك المبالغ دفعة واحدة عند نهاية خدمة الموظفين. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية وتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية للالتزام الشركة.

2.3.4 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح العائدة لمساهمي الشركة كالتزامات في البيانات المالية في الفترة التي يتم فيها اعتماد هذه التوزيعات من المساهمين.

2.3.5 المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنفود والمخاطر المحددة للالتزام.

شركة الخليج الوطنية القابضة ش.م.ك.م (قابضة)
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.3.6 المحاسبة عن الإيجارات

يتم معالجة الإيجارات كإيجار تمويلي إذا ما تم تحويل معظم المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل وفقاً لبنود العقد للمستأجر. يتم معالجة كافة عقود الإيجار الأخرى كإيجار تشغيلي.

عندما تكون الشركة هي الطرف المؤجر

يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي بالقسط الثابت على مدار فترة الإيجار. يتم توزيع إيراد الإيجار التمويلي على الفترات المحاسبية بحيث يمكن عندئذ ثابت على صافي قيمة الأصل المؤجر.

عندما تكون الشركة هي الطرف المستأجر

يتم الاعتراف المبني بالأصول المستأجرة وفقاً لعقود إيجار تمويلي كموجودات في بيان المركز المالي بالقيمة الحالية المقدرة للحد الأدنى للمبالغ المدفوعة للإيجار. يتم إثبات التزام للطرف المؤجر في بيان المركز المالي مقابل عقود الإيجار التمويلي. ويتم إثبات المبالغ المسددة مقابل عقود الإيجار التشغيلي كمصروف في بيان الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة عقود الإيجار.

2.3.7 تحلق الإيرادات

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المحصل أو المستحق. يتم تخفيض الإيرادات بالمرودات المتوقعة وأي مسموحات أو خصومات أخرى.

3. إدارة المخاطر المالية

3.1 المخاطر المالية

إن أنشطة الشركة تعرضها لمجموعة من المخاطر المالية، وهي مخاطر السوق والتي تتضمن مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر القيمة العادلة لمعدل الفائدة ومخاطر التقلبات في التدفقات النقدية الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السوق بالإضافة إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

تتركز إدارة الشركة لهذه المخاطر المالية في التقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة الأجل في عوامل السوق.

مخاطر السوق

مخاطر سعر صرف العملة الأجنبية

لا تتعرض الشركة لمخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية حيث أن معظم معاملات الشركة تتم بالدينار الكويتي.

مخاطر التقلبات في التدفقات النقدية والقيمة العادلة الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة

لا توجد مطلوبات مالية بأسعار فائدة في حين توجد بعض الموجودات المالية بأسعار فائدة متغيرة.

تقوم الشركة لإدارة هذا الخطر بدراسة المعطيات المتعلقة بأسعار الفائدة بصفة دورية لتقييم احتمالية انخفاض أو زيادة أسعار الفائدة للفترات القادمة وأثر ذلك على التدفقات النقدية وأرباح الشركة مع إتخاذ الإجراءات التصحيحية لمواجهة هذه الاحتمالات.

مخاطر السعر

إن الشركة معرضة لمخاطر السعر من خلال استثماراتها المبوية في البيانات المالية كاستثمارات في أدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل للشامل الأخر. إن هذه الاستثمارات محتفظ بها لأغراض استثمارية وليس بغرض المتاجرة. لا تتداول الشركة بشكل نشط على هذه الاستثمارات. لإدارة هذا الخطر فإن إدارة الشركة تقوم بتنويع استثماراتها وفقاً للحدود المقررة من قبل إدارة الشركة. كما تقوم الشركة بالاحتفاظ بمعظم استثماراتها لدى شركات استثمار متخصصة. يتم إرسال تقارير شهرية لإدارة الشركة بخصوص أداء الاستثمارات بهدف المتابعة واتخاذ القرار المناسب.

تم تحديد تحليل الحساسية المبين أدناه على أسس مدى التعرض لمخاطر السعر كما في نهاية السنة.

استثمارات في أدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل للشامل الأخر:

كما في 31 ديسمبر 2017، وبافتراض وجود تغير في أسعار السوق بنسبة 5% مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى فإن صافي ربح الشركة لن يتأثر حيث أن هذه الاستثمارات مصنفة ضمن الدخل للشامل الأخر، في حين أن بنود الدخل للشامل الأخرى سوف تتغير بمقدار 1,808,343 دينار كويتي.

شركة الخليج الوطنية القابضة ش.م.ك.م (قابضة)
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

استثمارات متاحة للبيع:

كما في 31 ديسمبر 2016، وبافتراض تغير أسعار السوق بنسبة 5% مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى فإن صافي ربح الشركة سوف يتغير بمقدار 194,598 دينار كويتي كما سوف تتغير بلود الدخل الشامل الأخرى بمقدار 3,132,430 دينار كويتي.

خطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للشركة. كما في 31 ديسمبر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الشركة لمخاطر الائتمان تتضمن بشكل رئيسي الودائع البنكية والذمم المدينة الأخرى. تقوم الشركة بالاحتفاظ بالنقد لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية عالية.

(i) بالنسبة للأرصدة المدينة الأخرى، قامت الشركة بتطبيق المنهج المبسط في المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لقياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة المالية. تتمثل الأرصدة المدينة الأخرى بشكل أساسي في فوائد مستحقة على الودائع لدى البنوك. وبناءً على ذلك، قامت إدارة الشركة بتقدير عدم وجود مخصص خسارة يجب الاعتراف به.

(ii) بالنسبة للنقد لدى المؤسسات المالية (إيضاح 5)، يتم إيداع معظم النقد لدى مؤسسات مالية محلية ذات سمعة ائتمانية عالية وتصنيف ائتماني A+، وهي مضمونة من قبل حكومة دولة الكويت. وبناءً على ذلك، قامت إدارة الشركة بتقدير عدم وجود خسائر متوقعة.

خطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة الشركة على سداد مطلوباتها عند استحقاقها وللمحد من هذا الخطر تحتفظ الشركة برصيد كافي من النقد وإتاحة الموارد المالية لتلبية احتياجات الشركة من السيولة. تستحق معظم التزامات الشركة خلال سنة من تاريخ البيانات المالية.

3.2 إدارة مخاطر رأس المال

إن أهداف الشركة عند إدارة رأس المال هو حماية قدرتها على الاستمرارية بهدف توفير عائد للمساهمين ومدافع للمستفيدين الآخرين. وللإبقاء على أو تعديل هيكل رأس المال، قد تعدل الشركة التوزيعات المدفوعة للمساهمين أو ترد رأس المال للمساهمين، أو تصدر أسهم جديدة أو تباع أصول لتخفيض ديونها. وتمشياً مع الشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم الشركة بمتابعة رأس المال على أساس نسب المديونية إلى رأس المال. إن استراتيجية الشركة هي الاعتماد على التمويل الذاتي.

3.3 تقدير القيمة العادلة

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية كما يلي:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة للأدوات المالية المسعرة في أسواق نشطة.
- المستوى الثاني: الأسعار المعلنة في سوق نشط للأدوات المماثلة. الأسعار المعلنة لموجودات أو التزامات مماثلة في سوق غير نشط مدخلات - يمكن ملاحظتها - بخلاف الأسعار المعلنة للأدوات المالية.
- المستوى الثالث: طرق تقييم لا تستند مدخلاتها على بيانات سوق يمكن ملاحظتها.

يوضح الجدول التالي معلومات حول كيفية تحديد القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الهامة:

أساليب التقييم والمدخلات الرئيسية	مستوى القيمة العادلة	القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر		
		2016	2017	
				لحقوق الملكية المصنفة بالقيمة للعائلة من خلال الدخل الشامل الأخرى:
آخر أمر شراء	الأول	-	15,474,425	أسهم محلية مسعرة
آخر أمر شراء	الأول	-	19,659,301	أسهم أجنبية مسعرة
صافي قيمة الأصول	الثاني	-	1,025,393	صناديق محلية
أسس أخرى	الثالث	-	7,735	أسهم محلية
				استثمارات متاحة للبيع:
آخر أمر شراء	الأول	41,477,294	-	أسهم محلية مسعرة
آخر أمر شراء	الأول	14,312,381	-	أسهم أجنبية مسعرة
صافي قيمة الأصول	الثاني	974,905	-	صناديق محلية

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى تعادل تقريباً قيمتها الدفترية كما في تاريخ البيانات المالية.

4. التلديرات والإفراضات المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من الشركة والواردة في إيضاح رقم 2 تتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والإفراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والإفراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات. يتم مراجعة التقديرات والإفراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية.

الأحكام الهامة

فيما يلي الأحكام الهامة التي قامت بها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية:

تصنيف الاستثمارات في أدوات ملكية - معيار المحاسبة الدولي 39 (سارية حتى 31 ديسمبر 2016)

عند اقتناء الاستثمار، تقوم الشركة بتصنيف الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" أو "المتاحة للبيع". تتبع الشركة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف استثماراتها.

تقوم الشركة بتصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" إذا تم اقتناءها مبدئياً بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء، حيث أنه من الممكن تقدير قيمها العادلة بصورة موثوقة. يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كاستثمارات "متاحة للبيع".

تصنيف الاستثمارات في أدوات ملكية - المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (ساري من تاريخ 1 يناير 2017)

عند اقتناء الاستثمار، تقوم الشركة بتصنيف الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر". تتبع الشركة متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لتصنيف استثماراتها.

قامت الشركة بتصنيف كافة الاستثمارات في أدوات الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر حيث أنها استثمارات استراتيجية ولا يتم التداول طيها بشكل نشط.

مصادر عدم التأكد من التلديرات

فيما يلي الإفراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل ومصادر عدم التأكد من التقديرات كما في تاريخ البيانات المالية والتي قد ينتج عنها خطر هام بسبب تعديلات جوهرية على الموجودات والمطلوبات خلال السنة القلدة:

تقييم الأدوات المالية

إن بعض موجودات والتزامات الشركة يتم قياسها بالقيمة العادلة لأغراض إعداد البيانات المالية. تقوم إدارة الشركة بتحديد الطرق والمداخل الرئيسية المناسبة للقيمة العادلة. عند تحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تقوم الإدارة باستخدام بيانات سوق يمكن ملاحظتها في الحدود المتاحة. إن المعلومات حول طرق التقييم والمداخل اللازمة التي تم استخدامها لتحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تم الإفصاح عنها في إيضاح 3.3.

دليل الانخفاض في قيمة الاستثمارات (سارية حتى 31 ديسمبر 2016)

تحدد الشركة الانخفاض في الاستثمارات المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض طويل الأجل أو مادي في قيمة الاستثمارات المصنفة ضمن "الاستثمارات المتاحة للبيع". إن تحديد الانخفاض طويل الأجل أو المادي يتطلب من الإدارة ممارسة حكمها في هذا الشأن. بالإضافة لذلك تقوم الشركة بتقييم ضمن عوامل متعددة التذبذب المعتاد في أسعار الأسهم المدرجة والتدفقات النقدية المتوقعة ومعدلات الخصم للاستثمارات غير المسعرة. إن الانخفاض في القيمة يعتبر ملائماً عندما يكون هناك دليل موضوعي على تدهور المركز المالي للشركة المستثمر فيها أو في الصناعة التي تعمل بها وكذلك في أداء القطاع والتكنولوجيا وعوامل أخرى تشغيلية ومالية مرتبطة بالتدفقات النقدية. يبين إيضاح (12) أثر ذلك على البيانات المالية.

شركة الخليج الوطنية القابضة ش.م.ك.م (قابضة)
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

5. نقد بالصندوق و لدى مؤسسات مالية

2016	2017	
-	57,000,000	ودائع لأجل
310,782	3,248,049	نقد بالصندوق و لدى البنوك
2,348,944	279,166	نقد لدى محافظ استثمارية
2,659,726	60,527,215	
-	(57,000,000)	نقصاً: ودائع لأجل لأكثر من ثلاثة أشهر
2,659,726	3,527,215	النقد و النقد المعادل لأغراض بيان التدفقات النقدية

يتراوح معدل الفائدة الفعلي على الودائع لأجل ما بين 1.8% - 1.95% كما في 31 ديسمبر 2017.

6. موجودات مالية أخرى

استثمارات في أدوات حقوق الملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:

2016	2017	
-	15,474,425	أسهم محلية مسعرة
-	19,659,301	أسهم أجنبية مسعرة
-	7,735	أسهم محلية غير مسعرة
-	1,025,393	صناديق محلية
-	36,166,854	

استثمارات متاحة للبيع:

2016	2017	
41,477,294	-	أسهم محلية مسعرة
14,312,381	-	أسهم أجنبية مسعرة
1,090,975	-	أسهم محلية غير مسعرة
974,905	-	صناديق محلية
57,855,555	-	

تم تقييم الاستثمارات وفقاً لأسس التقييم الواردة في إيضاح 3.3.

إن الاستثمارات في أدوات ملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة قد تم تصنيفها ضمن استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، حيث اختارت الشركة - بشكل غير قابل للرجوع فيه - وقت الاعتراف المبني أن تقوم ببيانات التغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الدخل الشامل الأخر بدلاً من بيان الدخل، على اعتبار أن هذه الاستثمارات استراتيجية وبالتالي فإن هذا التصنيف يعتبر أكثر ملاءمة.

إن الاستثمارات في أدوات ملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر لا تخضع للانخفاض في القيمة، كما أن تغيرات القيمة للعادلة المتراكمة في احتياطي إعادة تقييم استثمارات لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل.

خلال السنة، قامت الشركة بإستبعاد أسهمها في شركة الاتصالات المتنقلة (زين) وشركة الرازي القابضة إلى مساهمين رئيسيين. بلغت القيمة العادلة للأسهم المستبعدة في تاريخ إلغاء الاعتراف 52,710,275 دينار كويتي و مبلغ 1,805,400 دينار كويتي على التوالي. وبناءً على ذلك، قامت الشركة بتحويل الربح المتراكم البالغ 29,810,673 دينار كويتي إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد خلال السنة الحالية.

7. أرصدة دائنة أخرى

2016	2017	
-	270,980	مخصص مطالبات
10,306	328,094	الزكاة و حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
16,003	-	مستحق إلى أطراف ذات علاقة
23,844	36,885	مصاريف مستحقة
50,153	635,959	

شركة الخليج الوطنية القابضة ش.م.ك.م (قابضة)
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

8. رأس المال
بلغ رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمنفوع بالكامل 52,000,000 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 موزعاً على 520,000,000 سهم قيمة كل سهم 100 فلس (52,000,000 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016) وجميع الأسهم نقدية.

9. احتياطي إجباري
وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للشركة، يتم تحويل 10% من صافي ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومصروف الزكاة ومكافأة مجلس الإدارة إلى صلب الاحتياطي القانوني، ويجوز للجمعية العمومية وقف هذا التحويل عندما يعادل رصيد هذا الاحتياطي 50% من رأس المال المنفوع للشركة. لا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين إلا في حدود 5% من رأس المال المنفوع في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد.

10. احتياطي اختياري
وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم تحويل 10% من صافي الربح إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز وقف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.

11. احتياطي إعادة تقييم استثمارات
استثمارات في أدوات ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:

2016	2017	
-	7,510,991	الرصيد في بداية السنة
-	32,826,974	صافي التغير في القيمة العادلة
-	(29,810,673)	الأرباح المترتبة المحولة إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد
-	10,527,292	الرصيد في نهاية السنة

استثمارات متاحة للبيع:

2016	2017	
55	-	الرصيد في بداية السنة
5,884,273	-	التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
1,626,663	-	المحول إلى بيان الدخل من انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع
7,510,991	-	الرصيد في نهاية السنة

- يتمثل احتياطي إعادة تقييم استثمارات في التغيرات المترتبة الناتجة من إعادة تقييم الاستثمارات في أدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بعد خصم الأرباح المترتبة المحولة إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد.

12. صافي إيرادات الاستثمار

2016	2017	
-	2,362,176	أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:
-	1,529,679	توزيعات أرباح متعلقة بالاستثمارات المستبعدة خلال السنة
-	(226,922)	توزيعات أرباح متعلقة بالاستثمارات المحتفظ بها في نهاية السنة
-	(413,241)	أتعاب إدارة محافظ
-	3,251,692	عمولات وأتعاب استثمارات

استثمارات متاحة للبيع:

3,041,863	-	توزيعات أرباح نقدية
(198,614)	-	أتعاب إدارة محافظ
(1,626,663)	-	الانخفاض في القيمة
1,216,586	-	
1,216,586	3,251,692	

شركة الخليج الوطنية القابضة ش.م.ك.م (قابضة)
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

13. معاملات مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في مساهمي الشركة الذين لهم تمثيل في مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا والشركات التي يكون للشركة تمثيل في مجلس إدارتها. في إطار النشاط العادي للشركة تمت خلال السنة معاملات مع أطراف ذات صلة، وفيما يلي بيان بأهم المعاملات والأرصدة الناتجة عنها بخلاف ما تم الإفصاح عنه في الإيضاحات الأخرى:

2016	2017	المعاملات
197,771	279,634	أتعاب إدارة محافظ وعمولات
-	150,000	أتعاب مهنية أخرى

إن تلك المعاملات خاضعة لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية.

14. تخفيض/ توزيع رأس المال

بتاريخ 7 فبراير 2018، اقترح أعضاء مجلس الإدارة ما يلي:

- 1) توزيعات أرباح نقدية بمبلغ 26,000,000 دينار كويتي (50% للسهم) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.
- 2) تخفيض رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بالكامل من 52,000,000 دينار كويتي إلى 26,000,000 دينار كويتي، أي بمقدار 26,000,000 دينار كويتي وذلك بعدد 260,000,000 سهم بقيمة اسمية 100 فلس لكل سهم، وسيتم سداد القيمة المبلغتة نقداً للمساهمين وفقاً لنسب الملكية.

إن الاقتراحات أعلاه تخضع لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية.

15. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض البنود لتتفق مع تبويب السنة الحالية. لم ينتج عن إعادة التبويب أثر مادي، وبالتالي لم يتم عرض بيان المركز المالي كما في 1 يناير 2016 وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 1.